زكية فلاح

التعدد الإثني وأثره على الوحدة الوطنية في السودان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية التعدد الإثني في السودان، باعتباره يعد بلدا متعدد الإثنيات والثقافات، وهذا الأمر ليس بالبسيط أو المتوفر في بلدان كثيرة؛ فالسودان هو ذلك البلد الذي تنوعت أجناسه وأعراقه ألوانا وأشكالا، وتنوعت معه اللهجات واللغات في تلك الأقاليم الواسعة الشاسعة المتباينة جغرافيا وتضاريسيا ومناخيا.

ونتج عن الاختلاف العرقي والجغرافي الاختلاف العقائدي بين السكان، ففي السودان ثمة من يدين بالديانات السماوية، وثمة من يدن بالديانات الوثنية والتقليدية.

هذا التنوع الذي لم تشأ مكوناته أن تتناغم فيما بينها، هو الواقع الذي استقل عليه السودان سنة 1956، فأضحت الدولة الجديدة فاقدة للأمة، وأضحت كذلك غير قادرة على تدارك هذا الواقع وإصلاحه.

الكلمات المفتاحية: التعدد الإثني، الوحدة الوطنية، الصراع، السودان.

Zakia Faleh

Ethnic Pluralism and its Impact on National Unity in Sudan

Abstract :

This study aims to investigate the problem of ethnic diversity in Sudan, as Sudan is a multicultural country, and this matter is not simple or available in many countries. Sudan is that country whose races and ethnicities have varied colors and shapes, and with it the varied dialects and languages in these vast, vast regions that differ geographically, terrains and climates.

The ethnic and geographic difference resulted in the doctrinal difference among the population. In Sudan, there are those who owe the Lord of the heavens and the earth, and there are those who condemn the rain and trees, and there are those who pray to Christ.

This diversity, whose components did not want to harmonize with each other, is the reality on which Sudan gained independence in 1956, so the new state lost the nation, and became also unable to remedy this reality and reform it.

Keywords : ethnic diversity, national unity, conflict, Sudan.

التعدد الإثني وأثره على الوحدة الوطنية في السودان

Ethnic Pluralism and its Impact on National Unity in Sudan

أ.ط. زكية فلاح (*)

أستاذ مساعد أ. جامعة مولود معمري. تيزي وزو

مقدمة:

خلقت شساعة مساحة السودان الممتدة من الشمال إلى أدغال إفريقيا، ومن سواحل البحر الأحمر إلى أواسط إفريقيا، إثنيات متعددة وانتماءات مختلفة وتوجهات لا تلتقي بين قبيلة وأخرى، وبين طريقة دينية صوفية وأخرى، هذا الواقع المتشظي جعل الحكومات المتعاقبة على حكم السودان، سواء المدنية أو العسكرية تقف عاجزة عن إيجاد نظام حكم يتجاوز الاختلاف الكائن أو حتى إدراك وجود هذا الاختلاف حتى تتم معالجته. ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة معالجة **الإشكالية التالية:** إلى أي مدى أثر التعدد الإثني على الوحدة الوطنية في السودان؟.

للإجابة على الاشكالية تحاول الدراسة **اختبار الفرضية التالة:**

- الفشل في إدارة التعدد الإثني أدى إلى تقويض الوحدة الوطنية في السودان.

ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، باعتباره يساعد ليس فقط على توصيف واقع التركيبة الاثنية في السودان، ولكن أيضا يساعد على تحليل تداعيات التعدد الاثني على الوحدة الوطنية في السودان.

قصد الإحاطة الشاملة بالموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للسودان

(*) البريد الإلكتروني: «zakiafellah@gmail.com»

❖ المبحث الثاني: التركيبة الديمغرافية وإشكالية التعددية الإثنية في السودان.

❖ المبحث الثالث: مشاريع تحقيق الوحدة الوطنية في السودان

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للسودان

يقع السودان في الشمال الشرقي لقارة إفريقيا في مساحة تبلغ مليون ميل مربع، تحده مصر من الشمال وليبيا من الشمال الغربي وتشاد وإفريقيا الوسطى من الغرب والكونغو الديمقراطية من الجنوب الغربي وأوغندا وكينيا من الجنوب وإثيوبيا وإريتريا من الشرق. حصل السودان على الاستقلال في 1 يناير 1956، ويعد السودان الجسر الذي يربط العالم العربي بالعالم الإفريقي، ويتمتع السودان ذو المساحة القارية بتنوع تضاريسه وتنوع مناخاته[1].

يضم السودان ممالك تاريخية هي من الغرب إلى الشرق: مملكة دارفور، وكردفان، والممالك التي قامت في حوض النيل، والقبائل الزنجية في الجنوب، وإقليم البجة[2].

لهذا الموقع الفريد أهميته العظمى من النواحي التاريخية والبشرية والاقتصادية والإستراتيجية، إذ يمتد السودان من الشمال إلى الجنوب في خط مستقيم لمسافة 2040 كلم، ويبلغ اتساعه 1600كلم، ويضيق جنوبا ويرتكز على البحر الأحمر لمسافة تفوق 600كلم[3].

---

[1]- فطيمة حاجي، "العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان واقع وتحديات"، **مجلة العلاقات المصرية – السودانية عبر العصور**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المؤتمر الوطني السوداني، 2009، ص. 498- 450.

[2]- أحمد شلبي، **موسوعة التاريخ الإسلامي، الإسلام والدول الإسلامية جنوب صحراء إفريقية منذ دخلها الاستعمار حتى الآن**، ط2، ج6. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990، ص، 140.

[3]- نجيب محمد عزيز، **السودان دراسة طبيعية واقتصادية**، ج1، مكتبة الأنجلو- مصرية، 1972، ص 4.

السودان المعاصر هو بلد في إفريقيا، أنشئت هذه المستعمرة الواسعة لأول مرة في أوائل القرن التاسع عشر تحت الحكم التركي المصري[1]، وأخضعت ثلاثة أقاليم لسيطرتها: الإقليمان الأولان هما سلطنة الفونج في وسط السودان وسلطنة دارفور في غربها، والإقليم الثالث هو الطرف الجنوبي الذي حولته السلطنتان على مر القرون إلى احتياطي لجلب الغنائم القيمة وتحديدا العبيد والعاج[2].

المبحث الثاني: التركيبة الديمغرافية وإشكالية التعددية الإثنية في السودان

تقدم التركيبة الداخلية للسكان السودانيين نموذجا مصغرا لإفريقيا طبيعيا، ثقافيا، وإثنيا، حيث إن التفرد يواجه بتعدد إيديولوجي- سياسي متفرد هو الآخر باعتباره مزيجا من كل ذلك، وهذا ما يضع السودان داخليا في وضع مربك وحرج جدا، حيث ترغب نخبته الحاكمة التي تنحدر غالبا من الشمال النهري العربي أن يكون عربيا مسلما، وترغب نخبته الجنوبية أن يكون إفريقيا ومنبتا عربيا[3].

والسودان عبارة عن خليط من الأجناس، فمنذ العصور السحيقة ظل هذا البلد منطقة جذب لعناصر بشرية عدة، وتشير بعض الإحصائيات الرسمية إلى أنها تنقسم إلى 65 مجموعة عرقية تتوزع على أكثر من 597 جماعة عرقية، وتبلغ نسبة المجموعات ذات الأصول العربية حوالي 40% ويمثل الدينكا جنوب السودان 12% والبجة 7% بينما تمثل المجموعات غير العربية في غرب السودان 6%[4].

---

[1]- أدخلت أقاليم النوبة وسنار وكردفان في حوزة مصر 1820، ينظر: محمد فؤاد شكري، **مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820- 1899**، ط3، دار المعارف، مصر، 1963، ص. 08.

[2]- محمود ممداني، **دارفور منقذون وناجون: السياسة والحرب على الإرهاب**، ط1، تر: عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 20.

[3]- عبد الفتاح عصام، **البشير، رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع**، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2008، ص 14.

[4]- عبد الجواد زكريا،"السودان قارة تسكن بلدا"، **مجلة العربي**، ع. 523، جوان 2002، ص 39.

ويتضمن السودان قطاعين هما: السودان الشمالي والسودان الجنوبي، ويضم السودان الشمالي أوطانا للبجة والنوبيون والعرب، وهي المجموعات التي تنحدر من أصول سلالية قوقازية وليس ثمة فرق بينهم سوى اختلافات لغوية، ثقافية بالدرجة الأولى. ويعد البجاة والنوبيون أقدم الجماعات ثم التحقت بهم المجموعات العربية[1].

يتغير التكوين السكاني للسودان إذا ما اتجهنا جنوبا. على ما اعتدنا عليه في الشمال والوسط، إذ تسود في الجنوب الدماء الزنجية، ويتكون السكان عموما من عدة قبائل تشتهر باسم مجموعة النيليين ومن أكبر القبائل الدينكا والشيلوك والنوير وهم يتكلمون لغات سودانية خاصة، وأغلبهم مازال وثنيا، وحرفتهم رعي الأبقار أو صيد السمك من نهر النيل وروافده، أو صيد الحيوانات من الغابات[2].

1.اللغة:

إضافة إلى التنوع السكاني الذي ذكرناه في التوزيع السلالي، فإن هناك تنوعا أكثر حدة فيما يتعلق باللغة، إذ تؤكد بعض المصادر أن هناك 115 لهجة في السودان، ولكن أكثر من 50% يتحدثون اللغة العربية والباقي يتحدثون بلهجات أخرى أشهرها النيلية، الحامية والفوراوية، أضف إلى هذا اللهجات الإفريقية الأخرى، وتبلغ نسبة الذين يتكلمون لغات غير عربية 48,6% من السودانيين، وتستخدم اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة العربية في الجنوب، حيث عمل البريطانيون على سياسة تعميم الإنجليزية في الجنوب[3].

وفي هذا الإطار برز تيار يتحدث عن ثنائية لغوية بين الشمال العربي والجنوب غير العربي، ولكن اتضح خطأ هذا الرأي أيضا، لأن بعض أبناء الشمال (حيث الأغلبية

---

[1]- صلاح الدين علي الشامي، **السودان دراسة جغرافية**، دار المعارف بالإسكندرية، القاهرة، 2002، ص 224.

[2]- عبد العزيز طريح شرف، **جغرافية حوض النيل، مع دراسة خاصة لجغرافية ثلاث دول (السودان، إثيوبيا، أوغندا)**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 236، 237.

[3]- ماجد محي آل عزاي، **التاريخ السياسي في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى حكم البشير**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 20.

العربية) يتحدثون بلهجات محلية مثل النوبة والبجا، بينما نجد في جنوب السودان (حيث الأغلبية غير العربية) من يتحدثون العربية، بل تعد اللغة الدارجة أو "عربي جوبا" هي اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التي تتباين لهجاتها[1].

2.الدين:

يتميز المجتمع السوداني بالتعددية الدينية، فالإسلام والمسيحية والمعتقدات الطبيعية توجد بشكل أو بآخر في مختلف أنحاء السودان، وتشير بعض التقديرات إلى أن 66% من السكان يدينون بالإسلام و4% نتهم يدينون بالمسيحية و30% يدينون بالمعتقدات الطبيعية والإفريقية[2].

لذلك أصبحت الاختلافات الدينية بسبب السياسة الاستعمارية البريطانية من أسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسي، إذ أدت ذات السياسة في الجنوب إلى أن أصبح الجنوب مكونا من أغلبية تدين بأديان قبلية وفئة مسلمة وصفوة جنوبية مثقفة ترى في إفريقيتها وثقافتها الإنجليزية عاصما من الاستعراب، وفي مسيحيتها عاصما من الإسلام، وفيهما هوية متميزة[3].

وهكذا يتضح أن السودان البلد الذي تنقسم فيه الهوية الثقافية بين العروبة والإفريقية، ويضاف إلى ذلك انطباق الانقسام الديني بين المسلمين وغير المسلمين على ذلك الانقسام العرقي والثقافي، وهذا إلى جانب الانقسام التقليدي بين الشمال والجنوب والذي عملت السياسة البريطانية على تشجيعه، كما أن الجنوب لا يمثل مجموعة متناسقة ومنسجمة وموحدة من القبائل وهو بلك يفتقد إلى العوامل المساعدة لقيام قومية واحدة [4].

---

[1]- بهاء الدين مكاوي، "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 176، أفريل 2009، ص 245.

[2]- ماجد محي آل غزاي، مرجع سابق، ص 20.

[3]- بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 245.

[4]- ماجد محي آل غزاي، مرجع سابق، ص 24، 24.

المبحث الثالث: مشاريع تحقيق الوحدة الوطنية في السودان

اتجهت الكثير من الدول الأوروبية بعد استقلالها وفي إطار سعيها لحل مشاكل الاندماج الوطني إلى أسلوب الاستيعاب على فكرة مؤداها العمل على استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة ودينها، وبكافة الوسائل الممكنة وإن استدعى الأمر استخدام القوة لفرض الاندماج الوطني، والهدف من ذلك هو خلق مجتمع أحادي يعلو فيه الولاء لوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية[1].

1. سياسة التعريب:

أوصل انقلاب سنة 1958 الفريق إبراهيم عبود للحكم، وأعلنت الحكومة بأن الرد الملائم والوحيد على الثورة المسلحة في الجنوب هو القمع العسكري من الشمال،والتعهد بالتعريب، وهو عبارة عن مشروع لبناء الدولة من الأعلى إلى الأسفل: التعريب، إذ أعلن الانقلابيون وجود لغة واحدة ودين واحد وبلد واحد[2]، وعلى المستوى الأول قلب التعريب الذي تفرضه الدولة السياسة البريطانية في الجنوب (1927- 1947) رأسا عل عقب، إذ أضحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في الجنوب، وحل الجمعة محل يوم الأحد كعطلة رسمية، وحضرت التجمعات الدينية خارج الكنائس، وطردت كل الإرساليات الأجنبية خارج الكنائس، في عام 1962 قدمت أموال الدولة لبناء المساجد والمدارس الإسلامية وتعرض شيوخ القبائل للضغط لاعتناق الإسلام[3].

تفاقمت أزمة الجنوب منذ 1960، وتصاعدت الحرب الأهلية كرد فعل مضاد على موفق الحكومة (التعريب) وهاجرت بسبب ذلك أعداد كبيرة من أبناء الجنوب إلى خارج الحدود كلاجئين في البلدان المجاورة، واستمرت المواجهات بين الجيش والقوات

---

[1]- بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 246-247.

[2]- محمود ممداني، مرجع سابق، ص 223- 224.

[3]- توفيق لمديني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، الهيئة لعامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 33.

المتمردة على شكل عصابات منظمة الأمر الذي طرح القضية على الصعيد الدولي بعد ازدياد عدد اللاجئين الفارين من القتال[1].

ويمكن القول إن النظام العسكري زمن الفريق عبود ساعد في نمو السياسة الجنوبية في الخارج، وبزوغ الحركة العسكرية خارج السودان، وتشكيل الأحزاب المناهضة للحكم العسكري خارج الحدود السودانية، كما نجحت المعارضة في المنفى في لفت نظر الرأي العام العالمي للمشكلة من خلال الاتصالات بالمحافل الدولية وبالمنظمات والمؤسسات الإفريقية[2].

والحق أن مشكلة الجنوب قد عولجت بطريقة خاطئة من طرف حكومة عبود (1958-1964) في الوقت الذي ظهرت فيه أحزاب جنوبية تطالب بحقوقها في مواجهة الشمال، لم تعط حكومة الخرطوم اهتماما مناسبا لتلك القوى والمنظمات الناشئة، بل رأت أنه خروج عن القانون، ولم تعالج الأسباب الموضوعية التي أدت إليها والمتمثلة في ضرورة عمل تنمية اقتصادية في الجنوب وتطوير الإدارة فيه، وإعطاء الجنوبيين حرية اختيار معتقدهم الديني والسياسي في إطار السودان الموحد[3].

2. اتفاقية آديس أبابا 1972:

في التاسع من شهر جوان 1969 أصدر جعفر النميري إعلانه الشهير اعترف فيه بالاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وأكد أن الوحدة بين شقي

---

[1]- سرحان حسين غلام العباسي، **التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953- 2009**، دراسة وثائقية تاريخية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 189- 190.

[2]- عبد القادر إسماعيل الشربيني، **مشكلة جنوب السودان، صراعات السلام ودور الأحزاب السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 232- 233.

[3]- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان: بين التراث والتطورات السياسية 1955- 2011**، ط1، ركائز المعرفة للدراسات، القاهرة- الخرطوم، 2010، ص 102.

القطر لا يمكن أن تقوم إلا على الاعتراف بتلك الاختلافات، كما وعد في إعلانه بحكم ذاتي إقليمي في الجنوب[1].

وفي 20 مارس 1972 صدر قانون باسم قانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب، وقد اعترف القانون باللغة العربية كلغة رسمية للسودان، واللغة الإنجليزية هي اللغة الرئيسة للجنوب وذلك دون المساس باستخدام اللغات والهويات المحلية الأخرى، مع العمل على تطوير منطقة الجنوب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الثقافية، وكذا سن القوانين التي تستند إلى العرف والقانون التقليدي في إطار القانون القومي[2].

حظي الاتفاق بتأييد شعبي ودولي كبيرين باعتباره بداية طريق الإصلاح السياسي لمشكلة الجنوب[3]، ولكن وبشكل مفاجئ أعلن النميري في جوان 1983 أمره الجمهوري رقم 1 المتضمن تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات: أعالي النيل، بحر الغزال الاستوائية، وبعواصم مختلفة وهي: واو، جوبا، ملكال، وبهذا الأمر أضحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في السودان، وتم تخفيف وضع اللغة الإنجليزية إلى وضعية اللغات المحلية[4].

على الرغم من أن نظام جعفر النميري ظل طوال سنوات يركز على إنجازاته في مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز الوحدة لوطنية والقضاء على الطائفية والقوى التقليدية المهيمنة وتأسيس نظام جديد للحكم يستوعب كل القوى الاجتماعية الفاعلة وإيقاف الحرب وتحقيق السلام في جنوب البلاد عبر توقيع اتفاقية أديس أبابا

---

[1]- منصور خالد، **السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين**، دار التراث، ط1، لندن، 2003، ص 323.

[2]- إجلال رأفت وآخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 85.

[3]- مولود سداد سبع، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، أبيي أنموذجا"، **دراسات دولية**، ع. 47، أكتوبر 2016، ص 242.

[4]- روبيرت أوكولينز، **تاريخ السودان الحديث**، تر: مصطفي مجدي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 164، 166.

1972- بعد إلغاءه لاتفاقية أديس أبابا 1983- إلا أن الانتفاضة أطاحت بنظامه وجاءت الحرب الأهلية في الجنوب وتدهورت الحالة الاقتصادية حتى عجزت الحكومة عن توفير المواد الأساسية مثل الدقيق والبترول والسكر، وتوقفت مؤسسات التمويل الدولية التعامل مع السودان لأنه عجز عن دفع أقساط الديون المستحقة عليه[1].

3.إدارة التنوع:

اتضح مما سبق أن أسلوب إدارة التنوع هو الذي يحدد مصير الدولة التي تميز بالتنوع العرقي والثقافي، وقد أكدت التجارب أن السعي إلى استيعاب الجماعات الأخرى في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة قاد إلى نتائج عكسية تماما في السودان[2].

من المعروف أن نشوء الدولة يستلزم وجود ثلاثة عناصر تشكل الأساس الذي تقوم عيه وهي: الأرض والشعب والسلطة الحاكمة المتمتعة بسمة السيادة التي تعطي الدولة الحضور القانوني والواقعي؛ إلا أن مجرد اجتماع هذه العناصر الثلاثة ليس بكاف لنشوء الدولة، إذ لا بد أن يتم نوع من التفاعل المتوازن والدقيق بينها حتى تنشأ الدولة وهي حمل إمكانيات الرسوخ والاستقرار، ولذلك فإن افتقار السودان إلى الدرجات المعقولة من التفاعل المتوازي بين هذه العناصر الأساسية حال دون تحقيق ذلك[3].

لم تدرك النخب الحاكمة حقيقة التعدد الإثني الكائن بالسودان، ولم تراع في سن قوانينها ذلك الاختلاف العرقي ولا العقائدي أو اللغوي الذي كان يتباين كما تتباين التضاريس والمناخ في السودان، وعليه كانت كل المشاريع التي رمت إليها الحكومة تأتي بنتيجة عكسية، ليس هذا فحسب بل تزيد من الهوة اتساعا، وعلى الحكومات أن تقبل بالتعدد والاختلاف، وتعلن أن الولاء الوحيد يكون للوطن .

---

[1]- حبيب الله محمد عثمان، "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما"، **السياسة الدولية**، ع. 161، يوليو، مج. 40، 2005، ص 273.

[2]- بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 247.

[3]- إجلال رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص 36.

خاتمة:

لم تكن ولادة الدولة في البلدان الإفريقية ولادة طبيعية، فقد ظهرت الحاجة إلى بناء الدولة ، إلا أن هذه الدولة التي تعرضت للاستعمار ورثت تركة ثقيلة من المهام العسيرة على التحقق، ذلك أنه لم يتحقق للجسد السياسي قدرا مناسبا من توحد الرؤى والأهداف، فظلت تتأرجح وتتذبذب في كل الاتجاهات.

لقد كان جنوب السودان بتركيبته الإثنية الفريدة من نوعها من أكبر التحديات التي واجهت السودان عبر تاريخه وهي سبب فشله الذريع سياسيا واقتصاديا وأمنيا، بسبب عدم قدرة الحكومات التي توالت على الحكم منذ الاستقلال على إدراك حقيقة الاختلاف البيّن في جنوب السودان من جهة، وفي شرقه وغربه وشماله من جهة أخرى.

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة من أجل إدارة التنوع، أو السيطرة على التعدد من خلال مشروع التعريب الذي أقره الفريق عبود 1958، و من خلال إقامة الحكم الذاتي في الجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا 1972 من قبل جعفر النميري ، إلا أن كل هذه المحاولات كما سجلها التاريخ أتت بنتائج عكسية تماما وانتهت بانقسام السودان سنة 2011 إلى سودان شمالي وسودان جنوبي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الكتب:

1. إجلال رأفت وآخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
2. أوكولينز روبيرت، **تاريخ السودان الحديث، تر: مصطفي مجدي الجمال**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
3. توفيق لمديني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، الهيئة لعامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
4. خالد منصور، **السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين**، دار التراث، ط1، لندن، 2003.
5. الشامي صلاح الدين علي، **السودان دراسة جغرافية، دار المعارف بالإسكندرية**، القاهرة، 2002.
6. الشربيني عبد القادر إسماعيل، **مشكلة جنوب السودان، صراعات السلام ودور الأحزاب السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
7. شرف عبد العزيز طريح، **جغرافية حوض النيل، مع دراسة خاصة لجغرافية ثلاث دول (السودان، إثيوبيا، أوغندا)**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
8. شكري محمد فؤاد، **مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر1820- 1899**، ط3، دار المعارف، مصر، 1963.
9. شلبي أحمد، **موسوعة التاريخ الإسلامي، الإسلام والدول الإسلامية جنوب صحراء إفريقية منذ دخلها الاستعمار حتى الآن**، ط2، ج6. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990.

10. العباسي سرحان حسين غلام، **التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953- 2009، دراسة وثائقية تاريخية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

11. عزيز نجيب محمد، **السودان دراسة طبيعية واقتصادية**، مكتبة الأنجلو- مصرية، 1972.

12. عصام عبد الفتاح، البشير ، **رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع**، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2008.

13. البحيري زكي، **مشكلة جنوب السودان: بين التراث والتطورات السياسية 1955-2011**، ط1، ركائز المعرفة للدراسات، القاهرة- الخرطوم، 2010.

14. محي آل عزاي ماجد، **التاريخ السياسي في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى حكم البشير**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

15. ممداني محمود، **دارفور منقذون وناجون: السياسة والحرب على الإرهاب**، ط1، تر: عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

2. **المقالات:**

1. حاجي فطيمة، "العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان واقع وتحديات"، **العلاقات المصرية – السودانية عبر العصور**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المؤتمر الوطني السوداني، 2009 .

2. زكريا عبد الجواد،"السودان قارة تسكن بلدا"، مجلة العربي، ع. 523، جوان 2002.

3. سبع مولود سداد، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، أبيي أنموذجا"، **دراسات دولية**، ع. 47، أكتوبر 2016.

4. محمد عثمان حبيب الله، "التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاما"، **السياسة الدولية**، ع. 161، يوليو، مج. 40، 2005.

5. مكاوي بهاء الدين، "التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 176، أفريل 2009.